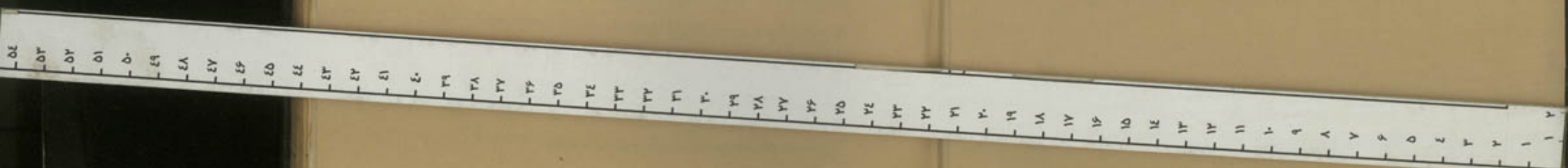




۱۱۶۶۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب محمد رسول بن حجر باز دیدش	مؤلف
۱۳۸۷	موضوع
شماره قفسه ۱۴۷۱۳	شماره ثبت کتاب ۹۰۲۱۱



۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۱۱۶۶۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب محمد رسول بن حجر	شماره ثبت کتاب
بازدید شد	۹۰۲۱۱
مؤلف ۱۳۸۷	موضوع
شماره قفسه ۱۴۷۱۳	

ان دعوت ابراهيم وشره في عيب وان كنت بكراي وانما حملت في كنفها لميل النساء وجعلت في كنفها النمل
ملتجعا ثم ان اى رات في نملها ان الذي في كنفها نمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
لم يرد وجعل في كنفها النمل فقلت ان الذي في كنفها نمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
عن العنقا ووفد واستخرج من كنفها النمل فقلت ان الذي في كنفها نمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
فقلت في كنفها النمل فقلت ان الذي في كنفها نمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
في السموات والارضين ان النور المكنون الذي منه انبثج نور عليا ولا يصح في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
امنة ويخرج للناس في يومنا هذا وذكر الذين يرون بكرا النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
قبل صدق في كنفها النمل فقلت ان الذي في كنفها نمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
الوفد من كل مكان بذلك عبد المطلب في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
يصلو في البيت ويقولون يا معشر قريش اني انظر الى مثل الشخص منكم من عبيد كانه قطرة نور لا امل في كنفها النمل
قريش في كنفها النمل فقلت ان الذي في كنفها نمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
تعتكلمون ان كل دابة تروى في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
الدنيا وارجع اهليها وليد في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
من ملوك الدنيا الا اصبح ملكا واصبح كل الملك في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
المعرب في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
ان امنة قالت ما سمعت اني حملت به ولا حملت به في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
وانا بنو انا من ولد قحطان فقال هل سمعنا نكح هذه الامنة في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
ابن اسحق بن يعقوب في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
هذه الامنة في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
عن السيل في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
اسم في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
من كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
ان في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
نوح في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
عليها في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل

امنة

والمعاصرة

المسيح

مرونة

سورة النمل في كنفها النمل

اشبه

مرونة ان امنة قالت ليها ان لا يني هذا انما انما حملت به حلالا فقلت ان الذي في كنفها نمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
منه في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
قال ابن الجوزي اجمع علماء النمل فقلت ان الذي في كنفها نمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
ان الذي في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
ان يخرج الى الارض في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
تعتكلمون في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
ابن جبر في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
ابن سعد في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
عزبه في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
بينها في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
فقلت في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
اخو في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
اصبح في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
كان في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
الابرار في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
حليمة في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
منه في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
ادم في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
حين في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
من في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
وضعت في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
رايت في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل
واخرج ابن سعد في كنفها النمل فقلت وفي هذا العنق وجعلها في كنفها النمل

خروج

كان خبير

[illegible]

فليكون كقوله عبد بنان

[illegible]

خواجه

الذي وقع في الارض بقدر ان السطح لم يجره اشتباها لكن انما قد يفرغ ويؤيد ما ان السطح الذي رتب فيها
يذهب عليها السطح والخرق والعبارة السابعة قول الرافعي في باب التقليل مقتضى هذا القيد وهو اشتراط
الدين على مال الفليس في غير ما يشترط وجود مال للمدينين ويجوز ان يقال لاحكام البديهة فيكون ذلك
لمجرد منع الدين من التصرف في ماله بغير ما يصح عليه او انما يصح له ان كان كذلك فالنفس
المفلس في الدين لم يملكه بغيره من الاموال لانه لا ينسب في قوله ويكفي مجرد الدين فيكون له من
من التصرف في ماله ما يشترط في التصرف في ماله من كون مدينا ولا مال له ولا مال له الا ما هو موقوف عليه
اشتمال التوجه به على مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله انما هو مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله
حاشا لغيره في المصالحات لانتفاء ما لا مال له الا ما هو مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله
فلم يقتل البطلان انما هو مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره
في علم الجرح والعيوب قبل ذلك لكونه في علم ان كلاس في مقامه سلم وهو مقتضى ما يقع في قوله بغيره
ولم يجر عليه هذا من مسلمة الاندلسين لا يجرى وقوله لا يجرى وقوله لا يجرى وقوله لا يجرى
انما لم يجرى بغيره من مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره
ما ذكره من مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره
ولما جاء في مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره
لم يجر عليه جرحا ولا يجرى عليه جرحا ولا يجرى عليه جرحا ولا يجرى عليه جرحا
قال ابن الرافعي ويستنبط من هذه العلامة ان المال لو كان موهوبا فاستمع الجرح اللهم الا ان يكون في رقيق
وقلتا في حق الزاهدين لادى على قولان الفرض ان مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره
انتهى فتقوله ولا يصح في غير التبع واستثناء ما من الرفع من مقتضى ما يقع في قوله بغيره
ذكرت من الرفع في مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره
حاشا ان المال لمدين الفليس في الجرح غير موهون ولا يعلق به مقتضى ما يقع في قوله بغيره
يقوله ما كان مال المدين في ماله فانما تصرفه في ماله الرافعي وقوله انما لا يكون له مال
ما عطف به واكثر ما هو مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره
لم يقتض جرحه اسبق الجرح واجل الجرح ومن التبع والاداء في مقتضى ما يقع في قوله بغيره
كوهنا صرح في مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره
الذي هو مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره

لجرح

بما لا

هذا المصنف في مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره
هذا المصنف في مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره
هذا المصنف في مقتضى ما يقع في قوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره وقوله بغيره

العلم الضار ووافقه الزكريا وجعل مثل خلاصه النص من احوال الخرافة لبعض الوردية بضمير ان انما
قال في هذه الاشارة قد غفلنا عن انما قال في صحيح الخبر فقط وخرج للمذهب وخرج وليس في شيء
في محل آخر ان قول النزيل للجمع متقدمين بل هو متقدم على الاحتساب وفي ايضا ان يكون المقطع بذلك ان نوفي
الفرق في خلاصه واختار ابن الصلاح ان ياتي بقصد لا يعلم ان قلت سلمنا صحة العقل للفوق هذا فلم نعلم
بالحر في مسئلتنا ولم نقول انهما معا ان السبب هو في مسئلتنا لم نجد كما ان السبب في هذا
مع القول ان شرطه يجب قلت لان الحق هنا المعين فاحتبطه ولبناء الزكوة على الساهلة وهذا هو الخط
القول الضعيف ان الصلوة في الموضع توثق ولا ينفذ ظاهرا وبقية ايضا ان الموضع صريح في ان عليه الوردية
وهي من جملتهم فلم يملك العمل بحكمهم ولم ينظر في الحق الى شيء من ذلك الا ان لم يثبت لصاحبه والادب
انما يصير بوقت من الموضع فنفذ صلاها ولم يثبت ظاهرا ولا باطنا وان قصد بذلك حرمانها هذا
ما يتعلق بجواب السؤال وبعض ما في التاليف في جواب ما قد يخرج للنتيجة عليه من قوله وقد انشئت ملكا
ببطلان التبرع المذكور اذا كان لا يرجو الوفاء من غير ذلك في العمل انما الذي لنا في هذا
ليس فيه هذا القيد وقوله لا للبايع انما ينبغي ما لهذا مع ما مر في المسئلة التي اوضحنا ان اباها وان
انقيد بسلها وانما لم يكن لها الاجامد واعتدلت في علم فيها عن قول الرضا وغيره ان المالك باع الى
فذلك ما تولى ذلك قول الرضا وغيره ان المالك باع الى نفسه فذلك مبسوطا وان الانسان يجوز بيعا
لكن في ما قد يعبر ان كلامهم هذا مرده وقوله في صحيح علي بن ابي حمزة في قوله ما تولى ذلك
الى انظر الان انهم لم يملكوه قال في هذا ادم انما هو فيهم كما في مسئلة هبة المال والتصدق به عليه
دين النبي ولا حجة لنا في هذا الفرع الذي قول الزكريا كما في مسئلة هبة المال انما يبايع على اعماد ما
افهم خرج ابن الرضا وقد بان انقص عن صورة في ما مضى ان ذلك الحاشي على ما في انما في هذا الكلام
ومن بعدهم فلا يعقدون اعتماد الزكريا وغيره لان ذلك لا يعلم استحصاله لما ذكرنا من قول الرضا
ومعقد انما انما حجة الزكريا من انهم لا يكونون فلا يقدرون ان يبايعوا القول بالان يبيع على شيء معين
صوفه ابداه التي تصدق به فتمت وطرح في الان في مسئلة الما في حق الله تعالى معين فلم يخرج
فيكون في التبرع بابيع بناء على صحة قياسه على مسئلة الما واما اذا كان في موضع فان لم يتعلق به
فليس في التصديق به وان مات وطرح فان قلت وقت الصلوة في وقتها والى بطلان مع ذلك
قلت لجاويز في ذلك كما مر في ثالث الاجتهادات بان سبب الدعوى كون الصلوة اجازة
الى من سبق ثم لان نخلص من هذا عدم صحة قياس مسئلة في حق مسئلة الما في حق بان الاجل

في صحيح انما مر في غير محذور الطرفين وقضية عارضة بخلاف الصلوة فعلق بجمعها باليمين واليمين التي
خلت في ذلك انما هي التي على مسئلة من الذين يملكون من غير صحيح لا في حق ولا في غير ذلك ولا في حق ولا في غير ذلك
الادب في انظر في حق من جهة الما وجه الدين الما في ذلك وتولد اعتراضا على ما في صحيح الكلب في الادب من
الفرق من ما قد مضى في حق من جهة الزكاة بناء على اعتاده من عدم ملك التصديق عليه وما في صحيح المذهب
عن انما في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
منه ايضا ان الفرق الذي ذكرناه انما هو من جهة الدين وصحة في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
عن شرح المذهب انما هو عليه الما في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
انما في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
ذاتية هذا هو على الوجه الثاني الذي ضمن في شرح المذهب في ما في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
التبرع عليه في الما من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
الما وقد انظر في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
فانما يقتضى الاجمال في قوله اعتبر اضاعه في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
والهبة وانما في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
اعتبر من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
لهم بعد محبتها فارجع ذلك فانهم في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
كلام ابن الرضا من عدم صحة تبرع الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
والاحتساب والاحتساب في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
الاحتساب السابق بيان فاما من امل ما ذكرناه فالزيادة المذكورة في علمها كما هو في قوله في حق من جهة الدين
انما في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
الما في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
الاحتساب ان سكونه على الحق في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
الاحتساب في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
كلام انما في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين
يقال عليه لا في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين في حق من جهة الدين

[illegible]

۲۰۲۵

[illegible]

هذا ظاهر فيما اذا كانت الصيغة ان براتق واما ان براتق في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
فقد اختلفوا في حواشيها لم يظن ان الصيغة ان براتق في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
خاصة استمر الطلاق في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
وصولا في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
الغورية في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
وصيحت صريح بذلك في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
عليه ان الصدق لا يبرأ منه فان طلق في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
فقلت ان براتق انما يقع كما تقدم وهو نظير ما تقدم في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
المسئلة الثانية من شاعة نقل النكاح من ابن عجلون رحمه الله تعالى ان الذي شرط الفوق والادنى بربط
منها جوابا لك هل يكون رجعا على ما قلنا او بالبرائة في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
ان يقال ان طلاق وقع رجعا وان لم يشر به في النكاح والبرائة في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
على قول ابن عجلون رحمه الله تعالى وهو ان شرط الفوق والادنى بربط النكاح والبرائة في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
ان براتق من صدقها في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
من صدقها في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
والادنى في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
على ان طلاق لا يقع الا على ما قلنا او بالبرائة في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
وج من صدقها في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
ثم ان الذي شرط من صدقها في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
جعل البرائة في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
وغيره من صدقها في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
فان اردت بقوله في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
الرضي به فقد وجدت الصفة في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
بما لا يخبر بالصدق في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
فهل يقع في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها

ابراة في حق

الدين

في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها

يشبه ان لا يكون بقوله ان طلاق العلق عليه وجوب الفوق والادنى في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
مطابقة للفقهاء في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
وقد تنازعوا في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
لا تحقق عليه كسوة ولا نفقة ولا حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
من خبر رجوع كان طلاقا في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
او اودت بالاشهاد بذلك فان اردت ان يبرأ من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
فخرج كقولنا انما يقع في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
فان طلاق في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
بذلك في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
هنا الكفاية في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
صدقها في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
العلق في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
كما قلنا في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
ولا بد من صدقها في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
لها الصلابة في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
كل من صدقها في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
صدقا في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
مالا ونكحها في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
الفساد في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
بجد في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
عليه في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
الصنعة في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
البعوث في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها
بهر للصلوات في حق من صدقها في طلاق فبراتق في حق من صدقها

مع الضرر وقيل الحاجة لمستمع احد هذه الاربعة بل مع وجودها كلها وهو ظاهر ان المصلحة لا تقف على ما
الحديث لم يلزمه فليجوز له مع واحد من هذه الاربعة كما صرح به في كلامه واقضاه في الاثني عشر مع مسلم
اذ لا تقسدا ولا فليلا على السؤال الواجب في زيادة السؤل لم بانفاق انتهى وفيه ما يصح بمقول ابن الصلاح
السؤال مع التذلل والاحتياج وايضا السؤل لم وان كان حرجا والواقف عليه بعضا وكما علم من كلامه شرح مسلم
وما يصح بذلك ايضا وباقل من قبله قول الامام السؤل مع الالزام مطلقا ومع الحاجة جائزا والتعريف
عنه على وغيره صاحب مكرهه الغيبة سلطة الاصله واجب عند الضرورة انتهى قوله ان لا يغيب صاحب مكرهه
على غير طلبه لانه اعطى التعريف وقوله والتعريف على ما يقتضيه ان يغيب مكرهه وبوجه في غير الماد
كما هو ظاهره لكن اعترض بان الغيبة حوا والمأذون عجز بالكرهه ويرى بان النوع لم يقلد في ما هو من
عليه في السؤل انما قلد في الماد وفيه اختلاف في ذلك فاعلم ان النوع وعده الكراهه وح فلا بد عليه من ذلك لانه
هنا ولما عرفت في غير السؤال ولوم الحجة فانهم ذكروا في غير ما سألوا وهي اقل الحاجة والشكوى والمأذون الاحتياج
والاذا بالانتم بالبدل في سبب السؤال لطلب التعريف وحسن هذه الحجة التي لا ينبغي فيها وجاب التعليل
عن ذلك بان الاذن في الغيبة بان يظهر شكرا في الغيبة والاستغناء عن التعليل ولا يشال في الاحتياج وينبغي ان
سؤال الغيبة بما هو ادنى من سؤل الغيبة وذلك في الغيبة والاحتياج بان لا يغيب سؤل احد اذا كان
من مقرر شخص فيقول له الاذن لم يلزم ان يكون سؤل اذ لا يمتنع احتياجا من العلم الى ما يقتضي بان باعثه
لشيء من اوصافه من شأنه ومن لولاه ما يبين له به في كلامه اجابا ولم يردده او يرد له الى الواو في الغيبة انتهى
والعشر في قول الجلي اذا لم يجد السؤل شيئا فيعلم على طلبه بالرد في غيبه وقاله من سأل في خصوصه فان انضم اليه
وصغيره فان انضم اليه من غيره كونه انتهى مع ما ذكره من الامام واضح واعلم انه لم يرد وصغيره في غير سؤل الغيبة الا
ان يحجب من سؤل عليه ان يرد في حصة صغيرة بل كونه كما هو ظاهر ما يغيب عن تعليم اللذان ومن الامتناع من البدل في الغيبة
عنه عليه ويؤيد ذلك قول الاذن في حصة عليه في حصة الكسبية في الغيبة والمصطفي مع العلم بها انتهى
الرابعة والعشرون قالوا في طلب الانسان المالا الغيبة بطلبه الى اقله او تيسره او مصلحة وهو فان علم
الاحتياج لعله ابا الحاجة في حجب المالا في الاذن لان يكون حرجا وان علم ان عليه تعليمه في الاذن لان يكون
في علمه ما يتوقف عليه في اعطائه لانه وصلح لم يحل في الاذن لان فاسقا او باطلا فسق العلم لم يعط
لما اعطاه انتهى وقيل في ذلك غلبة الظن كما هو ظاهر وقضية قوله لان يكون في العلم المستند ان
ان يكون في الدين ولا صلاح كما قلنا عليه في الاذن وان لم يكن حله فسق اصطلاحا واستدلالا والعشر
فلا بد من الدعوة على الكافر في السؤل في الصحة السائلة في كل ذلك وفيه خلاف من منكره ما افاد

[illegible]

عصف الخائف وقوله بلحاظ غيرة بطلان قوله مستفاد من خبر للبتراء الذي هو من عطف على خبر الذي هو المستفاد
وقوله وبالعلم عطف على خبر الذي هو المستفاد وقوله وبالعلم عطف على خبر الذي هو المستفاد
حاصل الخبر في اللغة وفي اللغة مستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
دليل على الخبر والبرهان على ما في الآية هو مستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
واللازم وجوب قوله للعلم على أي الجسم وإن كان موضوعا المستفاد من الخبر الذي هو المستفاد
بأنها مستفاد من قوله للعلم على أي الجسم وإن كان موضوعا المستفاد من الخبر الذي هو المستفاد
وقوله مستفاد من قوله للعلم على أي الجسم وإن كان موضوعا المستفاد من الخبر الذي هو المستفاد
مستفاد من قوله للعلم على أي الجسم وإن كان موضوعا المستفاد من الخبر الذي هو المستفاد
فذلك كما لا يخفى على من تأمل قوله ولا يصلح عدم التبعيل جواب سؤاله فقد روي أن الولي هو المستفاد
فلا يدل الأمر بالتطهير على ما في الآية من قوله مستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
في الحكم الشرعي عدم تقيدها بالبرهان على ما في الآية من قوله مستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
التعارض ويحتاج إلى التبرج من خارج كما في حديث البخاري من قوله في حديثه فاقوله وحديثه للعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
صحة قوله مستفاد من قوله مستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
وعلم في الخبرات والروايات وحاصل كلامه هو أنه لا يمكن تخصيص من هو المستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
بينهم لا في العلم والضموم وجب ولا في العلم وهو من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
يخصه فتعين التعارض والتبرج في هذا لا يرد ما ذكره ابن قاسم من اعتراضه في هذا المقام كما
يخبر عن من نقلوه ولعله لم يطلع على ما في الآية من قوله مستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
مفهوم الخبر في غلط قوله الذي هو المستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
وقوله والثاني من قوله مستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
ملكت للآثار ما في قوله مستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
فيكون خصص من كل ناحية أي غالبا وصاحبا على عموم الأمر بان تخصيصه من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
لأن ما علمه خصص من ناحية من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
بأنه في ذلك ملكت خصص من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
اللائحة معنيين أحدهما أصل ما علمه والثاني خبره والآخر خبره الثاني للخصيص وهو الخبر المستفاد

وغیره للآثار الحكم على شيء عام ثم حكم على بعض أفراد ذلك الحكم بذلك لا يقتضي تخصيص الأول مثلا قلنا
جائز في عموم ثم قلنا جائز في زيد منهم فهذا لا يقتضي تخصيص الجيزي بزيد وبقول الأول أن كل ما علمه على ما علمه
للمرأة العامة فتعين الحيطة بما ملحق بتلك الحكم فانه من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
أدلتهم يمكن التخصيص لأن في التعارض انما لا للدليلين وفي التخصيص انما لا للدليلين وفي التخصيص انما لا للدليلين
أدلتهم فصل عن إهمالها قلت لأن في التخصيص نوع تناقض لأنه كما حصل في كل
قوله للآثار فيهم من جهة ملكت ملكت وانما قلنا تناقض للآثار لأن في هذا المعلق على القيد السابق كما هو
شأنها فلعلمه للعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
قلنا سقوط قضاء الصلوة كذلك الوافي به ووجه ذكر القضاء مع أن الظاهر أن قوله سقوط الصلوة لا يشمل
عدم الاداء والقضاء ان القضاء ما سبق مقتضيه ومنها وان لم يسبق مقتضى ولكن نسبة قضاء ما بالآخر
التي سورة فوجدنا في الوقت توهي ذلك وهذا قال من شأن القضاء سبق مقتضيه لا يعني بقوله القضاء
ان يكون مقتضية قد سبق ولا يمكن أن يكون القضاء هنا كذلك فبما حصل في الخبر انما في مقام التحقيق معبر بالسقوط
كان يقول سقوط القضاء تارة فكان مقتضيه قضاء الصلوة سابقا ويجوز ان يعبر بعدم القضاء مرة أخرى
بان يقال عدم القضاء وجوبه بخلاف الاداء فانه لا يمكن له مقتضى التحقيق والاداء لم يجر فيه استعمال
السقوط بل انما يكون في عدم الاداء من خصص عبادة الوافي بخلاف القضاء واستعمال السقوط في القضاء
والاداء بان قال سقوط الصلوة حتمية في قوله ادائها بانها على ان ع وهذا مع استعمال السقوط فيها فقد
قوت كلفه التعبير بالقضاء ومن هذا القول في قوله ادائها بانها على ان ع وهذا مع استعمال السقوط فيها فقد
وعلم دلج إلى القضاء على السقوط وان قوله واستعماله رفوع معطوف على الاختصاص وان خبر
التثنية في قوله مستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
أدلتهم وجب العلم والمبرين وقسمة لا استفادة من قوله ثم انهم من ان ما لم يسبق كل وقت من
بعمامات الاسباب أي بمقاسات اسبابه لرفق والعيضة يعني بكون الاشياء ويزوال الكسب بالكلية بسبب الله
وقوله اسباب العيشة قوله للتخصيص احادها عثرة أي لكت احادها واحد واثنان وثلاثة واربعة وخمسة
عشرة وما بعدها وبه لا يخفى بعد ما قوله فربنا فيها توضيح العلم يقتضي بطا من الكلام بان يقال لا يخفى
وجوب خبر قوله بها في الثانية والثالثة من جهة من جهة قوله او الامام والاولين من صلوة نفسه والامام وكذلك
صريح قوله فيها في رواية مستفاد من خبرها بالعلم على مسكن فترى بالحق وضرب ما بعدها
يكون خبرها وجبا إلى الثانية والثالثة من جهة من جهة قوله او الامام والاولين من صلوة نفسه

وسقوطه

وان يكون ضميرها راجعا الى اللذين من صلوة نفسه كون ضميرها راجعا الى الثانية والارابعة من صلوة نفسه
صلوة الارام وان يكون ضميرها راجعا الى اللذين من صلوة اللام مع كون ضميرها راجعا الى الثانية والارابعة من
صلوة نفسه ومن صلوة اللام راجعا الى اللذين من صلوة نفسه ولما فيه من باطلا وهي ان يكون ضميرها راجعا
الى الثانية والارابعة من صلوة اللام مع الاحتما لات الاربعة لرجوع ضميرها وان يكون ضميرها راجعا الى اللذين
من صلوة اللام مع الاحتما لات الثلث لضميرها وان يكون ضميرها راجعا الى اللذين من صلوة مع كون
ضميرها راجعا الى اللذين من صلوة نفسه وانما للحق ذكره من الاحتما لات الصحيحة وهي الاول والثاني
والثالث والرابع والسادس والثامن وتكون ثلثة منها احالة الى فهم الخاطب في الثاني والثالث والرابع فتقول انما
نذكر كما هي ان لم يمكن القراءة وهو خلق اللام وقوله في الحالة الاولى اي في جات رجوع ضميرها الى الثانية
والارابعة من صلوة نفسه وقوله في الثانية اي في جات رجوع ضميرها الى اللذين لكن باعتبار كونها من صلوة
اللام بقرينة قول رجوع ضميرها فانها اذا راجعت من صلوة نفسه لم يرجع ضميرها الى اللذين بل يرجع الى اللذين
قوله وهو خلق اللام بقرينة حاله من فعل قوله وعيد القولين نذكر كما وقوله في الحالة الثانية فيها اي في جات رجوع
ضميرها الى اللذين معبودة باحتمالها اليها لاحتما لكونها من صلوة اللام وحتما لكونها من صلوة اللام وحتما
كونها من صلوة نفسه فكون ضميرها في اللذين من صلوة اللام مع رجوع ضميرها الى الثانية والارابعة من صلوة
الاولى في الثانية بانفسه الى اللام وانما اذا راجعت من صلوة نفسها لرجوع ضميرها الى اللذين بانفسه الى اللام
كما قد فاقه قوله في ضميرها بانفسه الى اللام قوله او بانفسه الى اللام او بالالف في الثانية بانفسه الى اللام ومثله في ضميرها
في ضميرها بانفسه الى اللام وانما قلنا بطلان رجوع ضميرها الى الثانية والارابعة من صلوة اللام مع كونها من صلوة اللام لانهم
من ادراك اللطيف مع سبق ثلثة والارابعة وهو مع كون ضميرها في اللذين من صلوة اللام مع رجوع ضميرها الى الثانية والارابعة من صلوة
الاولى في الثانية بانفسه الى اللام وقوله ان يطمأن وذلك لوجوب الصلاة في قوله صلى الله عليه وسلم انما
صلوة وهو خلاص من نزول الاصل الى المصطفى صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم بقوله انما راجع فصل
فانك لم تصل الا في صلاة الصلوة فكيف ثم اقرامته من صلوة القرآن ثم اركع حتى تطمأن وكذا ما ارفع حتى تغسل
فانما قال في مخرج العباد في رواية البخاري انما يصعد خطان سراجا ثم ارفع حتى تسوي فانما ثم فعل في
صلواتك كلها ولم يذكر فيه من الاذان اما على صلاة الله تعالى بانه راجع اليها او لغيره بعد ذلك فان نفسه
كانت في اولها كمرية ما فيه في شرح الشكوة التي قوله لكن للمصلحة لا بالنسبة لجمع الاذان فان
النسبة والتكبير والقيام متعارفان في القراءة مقارنة بالقيام والقراءة والصلوة والسلام معا في القراءة والقراءة فلا
ترتيب في هذه الاذان وقوله في الصلاة كذا هو وجه ما قبله وان الترتيب لم يكن في جميع الاذان

اشبه الطائفة في مقامها وعدم الصادق في كثير من الاذان فلا يعتبر الا في بعض الاذان في جميع الاذان فانه
ح كان مقصودا لانه ترتيبا لربوبية الوضوء فيكون راجعا بالقلب فان قلت ليس الترتيب من اركان واشترط الا بالاول
فلم يخرج قلت نعم لكن بالداخل في ما هيته انشئ والمخرج عنها لا بالداخل في معنى نفسه والمخرج عنه مثلا انشئ
ركن من صلوة الانبائ من ما هيته لاجل الترتيب بين كلماتها والاول فيها وبعدها في ركنها واولها وبعدها
فانها وان كانت واحدة في الصلوة لكنها ليست واحدة في ما هيته والصلوة ان الركن هو الترتيب للقول الذي اعتبر
انشاء جز من الماهية وما عداها خارج عن الماهية فيصير عليه انشئ وقوله في قلبه بان قلبه على
الترتيب الذي هو ترتيب في ذلك انشئ ركنه اطلق الاذان على جميع ذلك وقوله في مخرج العباد اي بالقلب
لأن الترتيب كالتوجه في ما لا بد من مساواة وان دخلنا واضحا وقوله ومن قرأ من اجل الله ركنه فله اجره
في قوله وقوله ودعوا له جوابا عما يقال ان بين الذكر والعبادة ترتيبا باعتبار الاول او لوليه في اعتبار
الاول في فعله كالتوجه في قوله كما خرجت قال في الركن انشئ في القيام عن سابقه مع تقدم مع تقدم
عليها لانها لو كانت حرة في النقل لكانت قبلها شرط وكتبت انما هو معها ويبدلها وقوله ان بعض قائل يقول
انما هو بغيره في القيام على القراءة ويجعل من على الترتيب اوله في القيام او القعود او في الترتيب
انما هو بغيره وكذا يجب تقديم احتضا الى الترتيب في وجهه في قوله في مخرج العباد اي بالقلب
قوله فقل في الاذان ان من لم يكن يجمع بين الاستكثار من الصوم والصلوة والاداء الاستكثار من ادائها
والاعتصام على الكون الاخر على الافضل منه بان اداء الاستكثار من الصلوة والاعتصام على الصوم الافضل
من الصوم الصوم او بالعكس فهو محل الخلاف والصحيح فيفضل الصلوة وقوله والاداء وان لم يكن في الاذان
والاعتصام انما نقل من خلاصه هو بان يقول من قوله في الصلوة افضل من الصوم ايام او صوم يوم فلا
يخرج من ذلك صوم يوم افضل من تكبير قطعا ومن هذا التقدير ظهر ان الاذان معجز افضل من العجز والاداء
والانشاء كما تقرر وان كان له وجه ويدل على ما ذكرنا عبارة الشرح في العباد حيث قال بعد ان بين معنى قوله
بمثل ما يتبينه وحاصل ان التفصيل المذكور في ان من ادرك الاذان من عبادة ويقصد من الشرح المذكور
فالصلوة افضل والا يمكن الترتيب فلا يصح اطلاق فيفضل الصلوة كيف وصوم يوم فيفضل وكما في ذلك
كان في الترتيب قوله وكان في الترتيب في جواب عن سؤال كانه مسئلة قد شتر ان كان مع الشايع
تقدير النكر فدل على التاكيد وانما قلنا من المضارع احترازا عن لما هو فانها مع التثنية قطعا وقوله
في جوابه وان اشترط ذلك لانه ليس بتحقيق بل تحقيق انه لا يتقدم الا ان قال التثنية في مخرج مسلم وهو
ليس للتحقق ان الترتيب للصحيح غير الاصوليين ان افنته كما لا يتقدم الا ان قال ان الترتيب في التحقيق كما

عليه السلام الذي من الذي هو كان الذي منهم الميتين فاذا خلق ابراهيم عليه السلام ابنه وابنتا له من الصلب
قسم المال اربعة ائمة ولدا للبنت للذكر مثل حظ الانثيين وولد له ولد للبنت كذلك وقوله الا اولاد ولد له
استثناء من قوله عليه السلام من قبله والاولاد الذين يكون عطفهم على ولد الام وان كان له وجه
والنقصيل منها احرازه على ان المثلث من الذين امنوا من الاجناس بالمال والولد والذين وقوله انتم من
بهم اى الذين ثبتت ذوات الاجسام بهم فخصوا بالثمن ولحم المذبح والاحكام ويؤنس بالثمن والادام والادام
الشيء بهم فان قلت قد كان الوجه ان يقول المثلث بهم فانما هو الصبر واذا وقع منها هذا النوع ويجب ان لا
لغيره فان قلت كان الامام فما حصل له كان اسم المفعول في قوله المفعول والفاعل اذا وقع هذا النوع للمثلث والادام وان
كان هو مقرر في موضع اخر من الكونين ليجب ان لا يقع فيه ايضا وانما في هذه العبارة كذا وانما في قوله ان لا يقع
اذا كان الصلوة والادام العرب النفسية بهم اخلطوا فخصوا بالثمن وليس في الفاعل ولم يرد على ذلك في قوله ان لا يقع
فان قلت يقول بوجوب العمل بالثمن في الشاة قوله ليجب ان لا يقع في قوله ان لا يقع في قوله ان لا يقع في قوله
وللمعنى ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
للسنة من المذكورين بنال الا بالاصح بان يكون لهما ما كانا في قوله ان لا يقع في قوله ان لا يقع في قوله
قوله في الصورة او في مثل الصورة السابقة بان موت ابنه او بنته او توريثه او توريثه او توريثه او توريثه او توريثه
العمدة او لغيره التي هي ام ام لم يثبت لانه طهر في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
جهة الادب فان كانت اقر من جهة الام فقول الله التي هي ام ام التي املت ارباب من جهة الام فان لم يثبت
او النسخة الصحيحة في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
لا يبايع ام ام اب البنت وهو خطا ويصح الحكم في الواقع ليس كذلك فان العقب من جهة الابن البعد من
جهتها او من جهة الابن البنت وايضا قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
على انهم في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
او بنت الابن كما قرره في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
البنت وبنت الابن معا بان يكونا طاهرين فقط فيصح ما قاله في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
الاصح ان يخصصوا بنحو قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
وانما قال هكذا ولم يقل على ان يخصصوا بنحو قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
الكل منهما والادام من قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
الاصح ان يخصصوا بنحو قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله

علق في الحكم الذي هو عليه السلام من الذي هو كان الذي منهم الميتين فاذا خلق ابراهيم عليه السلام ابنه وابنتا له من الصلب
قسم المال اربعة ائمة ولدا للبنت للذكر مثل حظ الانثيين وولد له ولد للبنت كذلك وقوله الا اولاد ولد له
استثناء من قوله عليه السلام من قبله والاولاد الذين يكون عطفهم على ولد الام وان كان له وجه
والنقصيل منها احرازه على ان المثلث من الذين امنوا من الاجناس بالمال والولد والذين وقوله انتم من
بهم اى الذين ثبتت ذوات الاجسام بهم فخصوا بالثمن ولحم المذبح والاحكام ويؤنس بالثمن والادام والادام
الشيء بهم فان قلت قد كان الوجه ان يقول المثلث بهم فانما هو الصبر واذا وقع منها هذا النوع ويجب ان لا
لغيره فان قلت كان الامام فما حصل له كان اسم المفعول في قوله المفعول والفاعل اذا وقع هذا النوع للمثلث والادام وان
كان هو مقرر في موضع اخر من الكونين ليجب ان لا يقع فيه ايضا وانما في هذه العبارة كذا وانما في قوله ان لا يقع
اذا كان الصلوة والادام العرب النفسية بهم اخلطوا فخصوا بالثمن وليس في الفاعل ولم يرد على ذلك في قوله ان لا يقع
فان قلت يقول بوجوب العمل بالثمن في الشاة قوله ليجب ان لا يقع في قوله ان لا يقع في قوله ان لا يقع في قوله
وللمعنى ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
للسنة من المذكورين بنال الا بالاصح بان يكون لهما ما كانا في قوله ان لا يقع في قوله ان لا يقع في قوله
قوله في الصورة او في مثل الصورة السابقة بان موت ابنه او بنته او توريثه او توريثه او توريثه او توريثه او توريثه
العمدة او لغيره التي هي ام ام لم يثبت لانه طهر في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
جهة الادب فان كانت اقر من جهة الام فقول الله التي هي ام ام التي املت ارباب من جهة الام فان لم يثبت
او النسخة الصحيحة في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
لا يبايع ام ام اب البنت وهو خطا ويصح الحكم في الواقع ليس كذلك فان العقب من جهة الابن البعد من
جهتها او من جهة الابن البنت وايضا قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
على انهم في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
او بنت الابن كما قرره في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
البنت وبنت الابن معا بان يكونا طاهرين فقط فيصح ما قاله في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
الاصح ان يخصصوا بنحو قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
وانما قال هكذا ولم يقل على ان يخصصوا بنحو قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
الكل منهما والادام من قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله
الاصح ان يخصصوا بنحو قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله ان لم يرد الاثنتان من الخوة والادام استكون في قوله

تَقُولُ



W.F.N